وسائل الإعلام كآلية لتعزيز التنمية من خلال الاشتمال المالي في الدول العربية

تاريخ الاستلام 2018/04/10 تاريخ القبول 2018/05/13 تاريخ النشر 2018/09/24

د. عريف عبد الرزاق
المركز الجامعي سي الحواس بريكة
aminarif2013@yahoo.com

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية وسائل الإعلام في تحقيق التنمية وهذا من خلال تعزيز الشمول المالي على اعتبار أن الاشتمال المالي أحد الأهداف المهمة التي تعمل جميع الدول على تحقيقها في القرن الواحد والعشرين لما له من أهمية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن مساهمته الكبيرة في تحقيق التنمية المستدامة.

كما تهدف إلى تحليل مؤشرات الشمول المالي والتعرف على واقعه في البلدان العربية ومقارنتها ببعضها البعض.

الكلمات المفتاحية: الإعلام التنموي، الإعلام الاقتصادي، الاشتمال المالي، مؤشرات الاشتمال المالي،الاستبعاد المالي.

The media as a mechanism to promote development through financial inclusion in Arab countries

Abstract :

The purpose of this paper is to highlight the importance of the media in achieving development by enhancing financial coverage, considering that financial inclusion is one of the important objectives that all countries are working to achieve in the 21st century because of its importance in achieving social and economic development, Achieving sustainable development.

It also aims to analyze indicators of financial inclusion and identify its reality in the Arab countries and compare them to each other.

Keywords: *Developmental Media, Economic Information, Financial inclusion, financial inclusion indicators, financial exclusion.*

1. مقدمة

تسعى كل الدول إلى تحقيق تنمية على جميع المستويات الثقافية، الاجتماعية، المالية، السياسية وغيرها، ولعل أبرزها التنمية الاقتصادية لأنها الداعم لكل المستويات السابقة الذكر، غير أنها تتأثر بها فالنمو الثقافي والمالي والسياسي أيضا من شانه دفع عجلة التنمية.

ومن جانب أخر نجد مجموعة من المعوقات المادية والاقتصادية والتنظيمية والثقافية، التي تحد من دفع عجلة التنمية، إذ نجد شرائح كبيرة من المجتمع تتعامل في الاقتصاد غي الرسمي، وهذا لعدة أسباب منها غياب الخدمة أو انعدامها في حيز جغرافي كبير، و ارتفاع الكلفة نسبيا والإجراءات والقيود القانونية أو العقائدية، كذلك عدم وصول معلومة توفر الخدمة لدى المجتمع، أو انعدام الثقافة والوعي اتجاه بعض الخدمات ....الخ

إن ما يهم من بين تلك الأسباب المذكورة هو **عدم المعرفة بوجود أو توفر الخدمة أصلا** وبالتالي عدم الحصول على الخدمات المالية في إطار الاقتصاد الرسمي على اعتباره دافعا للنمو الاقتصادي فنجد الفقراء والنساء والشباب وسكان الأرياف هم من يتعاملون بشكل اكبر مع القطاع غير الرسمي ولتحقيق التنمية المستدامة لابد من دمجهم في الاقتصاد الرسمي وبذلك ظهر ما يسمى بالاشتمال (الشمول) المالي أو الدمج المالي.

وهذا يتأتى من خلال مساهمة الإعلام باختلاف وسائله وأنواعه وتخصصاته ومستوياته على اعتبار أنها تمس كل فئات وشرائح المجتمع، كما يعد الإعلام من أهم أدوات التنمية بمختلف أنواعها، إذ أنه هو من يخلق تلك الثقافة التنموية في أوساط المجتمع عن طريق انتهاجه لسياسة إعلامية توعوية، توجه السامع أو القارئ أو المشاهد إلى فعل أو القيام بأنشطة تسهم في دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

1.1 مشكلة الدراسة

انطلاقا من أهمية الاشتمال المالي نطرح التساؤل التالي: ما أهمية وسائل الإعلام في تحقيق التنمية من خلال تعزيز الشمول المالي في الدول العربية ؟

للإجابة على هذه الإشكالية اتبعنا الخطوات التالية:

أولا/ تحديد الإطار النظري لوسائل الإعلام.

ثانيا/ تحديد الجانب النظري و تحليل بعض مؤشرات الاشتمال المالي للدول العربية موضوع الدراسة .

2.1 أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال أهمية موضوع الاشتمال المالي كونه احد المواضيع الحديثة التي تهتم بالجانب الاقتصادي للأفراد والدول وكذلك مكانة وسائل الإعلام ودورها الهام في إحداث

الاستقرار السياسي من خلال التطور الاقتصادي و الاجتماعي الذي يظهر من خلال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المالية النابع من اهتمامها بالفئات ذات الدخل المحدود وذات الاحتياجات الخاصة.

3.1 أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى التطرق إلى مفهوم الاشتمال المالي باعتباره موضوعا حديثا على الصعيدين العالمي والعربي ، إضافة إلى ذلك إسقاط هذا المفهوم على الواقع العربي بأخذ عينة من الدول العربية ودراسة بعض مؤشرات الاشتمال المالي مع الإشارة إلى وسائل الإعلام وأهميتها في تحقيق التنمية من خلال تعزيز الاشتمال المالي و رفع ثقافة المجتمعات وخاصة الثقافة المالية .

4.1 المنهج المتبع: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل الجوانب المختلفة لموضوع وسائل الإعلام وكذلك الاشتمال المالي في الدول العربية عينة الدراسة.

2. ـ تعريف وسائل الإعلام :

يعد مصطلح الإعلام من المصطلحات التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بالوسائل التقنيَّة الحديثة و الفضائيات التي لاقت رواجا في الساحة العموميَّة ، و أثَّرت في المجتمعات و يعرف **ـ لغة :** من الفعل الرباعي " يُعلم إعلاما بمعنى أخبر و أنبأ ؛ أي : تقديم معلومة أو معارف مختلفة في مجالات شتى، أما **اصطلاحا فيقصد بالإعلام** في المعنى العام " التبليغ و الإبلاغ ؛ أي الاتِّصال ، و الإعلام يقصد به " التَّعريف بقضايا العصر و مشاكله و كيفية معالجة هذه القضايا في ضوء النَّظريات و المبادئ التي اعتمدت لدى كل نظام أو دولة أو مؤسسة من خلال وسائل الإعلام المتاحة داخليا أو خارجيا ولقد عرفه (إدوارد آوىن) الإعلام "بأنه عملية استطلاع و تفاعل مع البيئة المحيطة عبر الوسائل المتاحة للاتصال و التي تشكل عيوننا و آذاننا لمعرفة ما ىدور حولنا". (محمد الرميحي ،1984)[1]

كما عرفه الألماني " أوتوغروت " بأنَّه" التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير و لروحها و ميولها و اتجاهاتها في الوقت نفسه.[2]

كما عرَّفه " سمير حسين " على أنه " مجمل أوجه النشاط الاتّصالية الهادفة إلى تزويد الجمهور بكافة المعلومات و الحقائق الواقعية الصَّحيحة قصد خلق درجة من الوعي و الإدراك للفئات المتلقيَّة للمادة الإعلاميَّة حول القضايا و الموضوعات و المشكلات المثارة[3].

1.2 أهم وسائل الإعلام : تطورت وسائل الإعلام في العالم العربي تطوُّرا متسارعا ، و كان ذلك نتيجة التطوُّر العالمي للإعلام بمختلف وسائله ، و تنبع أهمية الوسيلة الإعلامية من كونها تخاطب كل شرائح المجتمع و تغطي مساحات واسعة .

أ ـ الإذاعة : تعد الإذاعة من وسائل الإعلام و الاتصال التي تنقل الحقائق المختلفة إلى الجمهور بغية التأثير فيه ، و هي تؤدي دورا هاما و مهما في نقل مختلف المعارف و التجارب، أضف إلى ذلك أن الإذاعة تؤدي أدوارا أخرى تتمثل فيما يلي :

- تحفيز الناس باختلاف اتجاهاتهم و مشاغلهم على الاهتمام بالمصلحة العامة .
- دحض الشائعات الضارة خدمة للمصلحة العامة .
- الدعوة إلى القيم الجديدة التي تخدم التطور و الازدهار للفرد و المجتمع .
- تحقيق الحد الأدنى من وحدة التَّفكير ، و الشعور بالمسؤولية .

ب - التلفاز: يعد التلفاز وسيلة سمعية بصرية ؛ فهو يعتمد على حاستين اثنتين : السمع و البصر . و هذا ما يعمل على التَّأثير أكثر و التَّركيز على المعرفة . كما أنه يعمل على تقريب وجهات النظر و يوثق الصِّلة بين الجهور و الشَّخصيات السياسية ، إلى جانب بثه الوعي السياسي و الحضاري و حوافز التقدم و التغيير[4].

كما اعتبره البعض بأنه معجزة العصر الحالي إذ بواسطته يمكن نقل الصورة و الصوت و الحركة و اللون إلى المشاهدين[5]

ج - الصَّحافة : تعتبر الصحافة من الوسائل التي ظهرت في الأوساط العالمية و هذه الوسيلة تعمل على نشر الأنباء بمختلف مجالاتها ، سواء كانت فكرية أم ثقافية أم سياسية ، المهم أنَّها تسعى لتحقيق الوعي و التثقيف و زيادة المعارف و زيادة المدارك للمتلقي أو الجمهور[6]

د ـ الفايسبوك (الفسبكة) : يعدُّ الفايسبوك من التقنيات الحديثة التي ذاع صيتها في أوساط المجتمع ، كونها القناة الحديثة التي تتفاعل بها المجتمعات العربية منها و الغربية ، كما أنَّها وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي الخيالي المفترض.

هـ- التويتر (التوترة) : تعد التوترة من الشبكات التواصلية الحديثة ، و تعمل هذه الشبكة على تقديم خدمات متنوِّعة للأشخاص بلغة متعددة

وظائف الإعلام: هناك وظائف متعددة للإعلام وهذا حسب الدور المنوط للوسيلة الإعلامية والغاية منها هي الوظيفة الإخبارية والخبر هو عماد العمل الإعلامي، فعليه تبنى باقي الأعمال الإعلامية، وبه تقام مؤسسات إعلامية كاملة، مثل وكالات الأنباء، فالخبر كما يقولون "أساس المعرفة"

3. الإعلام التنموي و الإعلام الاقتصادي:

إن التنمية ليست عملية اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو تربوية منفردة بل هي مزيج من هذا كله، وربما تعدتها إلى جوانب أخرى غيرها، وهى عملية إنسانية هادفة،وواعية، ودائمة التغيير. وضمن هذا السياق يبين د.محمد حجاب في كتابه (الإعلام والتنمية الشاملة) إلى أن التنمية الشاملة

تتعدد وتتسع لتشمل النظام المجتمعي بأسره بكل ما تتضمنه من نظم فرعية كالنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والإعلامي .....إلخ.والذي في ضوئها تتسع وتعدد أبعاد التنمية الشاملة لتشمل التنمية الروحية، والذاتية، والاقتصادية و السياسية و والبشرية،والنفسية،والإدارية والتشريعية (المحمود ، 2004)[7]

1.3 الإعلام التنموي:

بدأ هذا المفهوم في الظهور في بداية الستينيات من خلال نظريات الاتصال المتعددة التي تبناها بعض المنظرين وخبراء الإعلام الدوليين الذين أصلوا لقدرة الإعلام على المساهمة في تنمية المجتمع من خلال عمليات التثقيف والتعليم واكتساب المهارات والرغبة في التحديث وإيجاد الاستراتيجيات والموارد المتاحة من أجل تحقيق التنمية عبر الرسائل الإعلامية التي تدعو إلي ذلك.

ولقد كانت أول إشارة جدية لمفهوم الإعلام التنموي في العقد السابع من القرن العشرين، ويعود الفضل الأول في نشأته إلى الباحث ولبر شرام الذي ألف كتابا في وسائل الإعلام والتنمية سنة 1948

و يقصد **بالإعلام التنموي**، الإعلام الذي يهدف إلي استعمال وسائل الاتصال المختلفة عن طريق التخطيط والتنسيق الجيد لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع (مركز هردو لدعم التعبير الرقمي القاهرة ،2016) [8].

1.1.3 خصائص الإعلام التنموي:

يمتاز الإعلام التنموي بالخصائص الآتية (أبو سعيد، ولبد،2009): [9]

- نشاط إعلامي هادف يسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق أهداف وغايات اجتماعية مستوحاة من حاجات المجتمع الأساسية ومصالحه الجوهرية؛
- إعلام يرتبط بخطط التنمية ويدعم نجاح هذه الخطط؛
- أسلوب واقعي الطرح يستند على حجج وبراهين منطقية في إقناع الناس كي يحظى بالقبول والاستحسان؛
- إعلام شامل ومتكامل متعدد الأبعاد يشمل البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتربوي والمالي والإداري

مع الإشارة إلى أن مسارات التنمية في العالم العربي تختلف عما هو موجود في العالم الغربي المتطور وليست بالضرورة أن تتم طبقا للنموذج الغربي الذي يبهر المتخصصين في الدول النامية ويجعل كثيراً منهم يسعون لتطبيقه في بلادهم.

2.3 الإعلام الاقتصادي

يتضح من البداية أن الإعلام الاقتصادي يرتبط بعلم الاقتصاد أكثر من ارتباطه بالإعلام في مفهومه العام، مرتكزا على عناصر وثيقة الصلة مع النشاط الاقتصادي، فإذا كان الإعلام يعني نقل الخبر من جهة إلى أخرى، فإن الإعلام الاقتصادي يختلف عن ذلك من حيث معالجته للخبر في تخزينه و نشره و في استغلاله، و في ميادين أخرى لها علاقة عضوية بالاقتصاد (زهير إحدادن، بدون سنة). [10] و بالرغم من أن مصطلح الإعلام الاقتصادي طغى في السنوات الأخيرة على مفهوم الإعلام التنموي، و بالتالي تعاظم دور الإعلام الاقتصادي إلا أن الملاحظة الأولية التي يمكن تسجيلها أثناء محاولة تحديد هذا المفهوم، هو عدم وجود تعريف موحد للإعلام الاقتصادي. و يذهب بعض المختصين في هذا المجال إلى القول بأن الإعلام الاقتصادي يختلف عن الإعلام السياسي أو الإعلام العام، مما يحيلنا إلى القول بأن الإعلام الاقتصادي هو كل خبر ليس له اتصال بالسياسة، و ينطوي على خصائص مغايرة للإعلام العام و يمكن تحديدها في الآتي: [11]

- الإعلام الاقتصادي لا يشمل على أخبار فقط و لكنه يتضمن معلومات ومعطيات يمكن تخزينها .
- أما من حيث وسائله فالإعلام الاقتصادي يستعمل وسائل الإعلام المعروفة، لكنّه قد يستخدم وسائل أخرى مرتبطة بوظيفته.
- ومن ثم فإن وظيفة الإعلام الاقتصادي ليست بالدرجة الأولى النشر، و لكن التخزين ثم النشر عند الضرورة و لعل أبرز خاصية قد تفرق أيضا بين الإعلام العام و الإعلام الاقتصادي، هو أن المعطيات و المعلومات التي ينقلها هذا الأخير لا تقتضي السرعة في نشرها دوما كما هو الشأن بالنسبة للإعلام العام.

1.2.3 .أغراض الإعلام الاقتصادي:

- نقل الخبر الاقتصادي؛
- تحليل الظاهرة الاقتصادية (النمو، البطالة، التضخم... الخ)؛
- مناقشة المشكلة الاقتصادية (الإسكان، التنمية ، العمالة الأجنبية.. الخ)؛
- طرح الرأي الاقتصادي (المقال، التقرير، التحقيق)؛
- متابعة أخبار ومستجدات أسواق المال والشركات.

4. العلاقة القائمة بين الإعلام والتنمية:

يعتبر الإعلام في أغلب دول العالم الصناعية مرآة واقعية دقيقة للشأن العام والخاص في هذه الدول حتى أصبح يعرف بالسلطة الرابعة، وأدى الإعلام الاقتصادي والتنموي دوراً متنامياً ومهماً لتقدم مسيرات دول عدة وتطوير أدائها بكفاءة واضحة، ولا يخفى على الجميع أن الاقتصاد الرقمي الجديد هو

في واقع الأمر نتاج المحصلة الفكرية البشرية التراكمية، فيما أصبح يطلق عليه رأس المال البشري والذي يشكل فيه الإعلام عنصرا حيويا(**عدنان عبد الرحمن أبو عامر- 2005**).[12]

ومما يدلل على أهمية الإعلام من خلال أدواته الاتصالية في التنمية بصورة عامة تقرير لوكالة التنمية الأمريكية حول دور وسائل الاتصال في عملية التنمية،أن المذياع المحلي مهم في عملية التنمية،فقد ثبتت فعاليته في المكسيك في التعليم البيئي والاتصال الريفي.وثبت كذلك نجاحه في التدريب المهني في هندوراس – (ابو سعيد،ولبد،2009م،ص 333) [13]

ومن هنا يمكن القول:إن الإعلام التنموي المتخصص والفعال عنصر ضروري وأساسي في تطوير المجتمع وتنميته ،وتحديدا في ظل مفهوم التنمية المستدامة.

5. مفهوم الاشتمال المالي

بدأ الاهتمام بمفهوم الاشتمال المالي منذ أوائل عام 2000 م حيث نال اهتمام كبير من طرف العديد من المصارف المركزية والمنظمات الدولية و أهمها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ومجموعة دول العشرين (20) ومؤسسة التمويل الدولية العالمية والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والتحالف العالمي للاشتمال المالي وهذا لانعكاسه الكبير على النمو الاقتصادي(Hameedu, 2014)[14].

ولقد تم تعريف الاشتمال المالي في أوائل ظهوره على أنه عملية تقديم الخدمات المالية إلي الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع بتكلفة معقولة.

و يشير الاشتمال المالي إلي حالة يتهيأ فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات القروض والمدخرات والمدفوعات والتأمين من شركات رسمية لتقديم الخدمة(ماجد محمود أبو دية، 2016)[15]

كما عرف بنك الاحتياط الهندي (2006) الاشتمال المالي بأنه" تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى أقسام واسعة من فئات الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات العامة هو شرط لا غنى عنه لمجتمع منفتح وكفؤ، كما أن طبيعة الخدمات المصرفية هي في الصالح العام، وتوفير الخدمات المصرفية والدفع لكافة أفراد المجتمع دون تمييز هدف رئيسي للسياسة العامة (Bank Of India,2006) [16]

وفي تعريف آخر الاشتمال المالي هو"الحصول على الخدمات المالية والائتمانية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة للفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة(Sarma,2010).[17]

وحسب صندوق النقد العربي يعتمد مفهوم الشمول المالي على تيسير وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين والقدرة على الاستفادة منها من خلال تشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم، إلى جانب

الحصول على تسهيلات ائتمانية وذا التامين ضد الحوادث غير المتوقعة ويشمل العوامل أو السمات التالية:

- الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل؛
- الوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر؛
- توفير خدمات مالية متعددة مثل الادخار والائتمان والتامين؛
- الاهتمام بتحقيق المصلحة الكبرى والتي تتعلق بخلق فرص عمل، تحقيق النمو الاقتصادي؛
- مجابهة الفقر وتحسين توزيع الدخل، مع إيلاء اهتمام اكبر لحقوق المرأة.

في حين نجد أن البنك الدولي في تقريره لعام 2014 عرفه على انه نسبة السكان مستخدمي الخدمات المالية من إجمالي عدد السكان (اضاءات مالية و مصرفية، 2016)[18]

من خلال الأدبيات العديدة التي تناولت تعريف الشمول المالي و التي تكاد تصب في مجملها على قدرة الأفراد للوصول إلى الخدمات المالية الرشيدة والمستدامة بنوعية جيدة المقدمة من الجهات المالية والمصرفية من اجل حمايتهم .

ولكن يمكن اعتبار التعريف الأنسب للاشتمال المالي هو الذي وضعه مركز الاشتمال المالي في واشنطن والذي ينص على أن الاشتمال المالي هو" الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء ."

وبالتالي فإن جوهر الشمول المالي هو ضمان توفر مجموعة من الخدمات المالية المناسبة لكل فرد وتمكينهم من فهم هذه الخدمات والوصول إليها.

1.5 **أهداف الاشتمال المالي:** بموجب كون الاشتمال المالي أداة من الأدوات المهمة والفاعلة المساعدة على النمو فقد نال اهتمام الدول وصانعي السياسات لقدرته على تخفيض الفقر وتعزيز النمو وتحسين مستويات المعيشة. ولقد أصبح هدفا جوهريا تسعى جميع الدول لبلوغه وخاصة بعد حصول الأزمة المالية العالمية نتيجة مساهمته في إيصال الخدمات المالية لفئات المجتمع كافة فضلا عن التحسينات التي يسهم بها في نوعية الخدمات المالية المقدمة ، ومنها خدمات الائتمان وأنظمة الدفع وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة(**زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي،2017**)[19] .

وتتجلى أهمية الشمول المالي بجملة من المحاور (صندوق النقد العربي،2015) [20]:

- المحور الاجتماعي: وهو ما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم؛
- المحور الاقتصادي: إذ يساهم في النمو الاقتصادي بسبب ازدياد الكفاءة المالية؛

- المحور الاستراتيجي: حيث عمدت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهدافها الإستراتيجية القوية بسبب التحديات الكبيرة للجهات الرقابية التي نجمت جراء التطورات وتمثلت في النظر في كيفية المواءمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي جديد وبين الأهداف المتعارف عليها كالاستقرار المالي و النزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك.

وفيما يلي **أهداف أخرى الاشتمال المالي** :

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛
- تعزيز التنمية الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة لدى المواطنين وتقليل نسب البطالة وتمكين فئة الشباب والنساء مالياً من خلال :
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛
- تنمية الثقافة والمعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي؛
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
- تمكين الشركات الصغيرة جد اً من الاستثمار والتوسع؛

تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل والاستفادة منها خاصة في المناطق الريفية والمهمشة.

6. أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية

أدرك قادة مجموعة الـ G20 خلال عام 2010 أهمية الشمول المالي وقاموا بتأييده كدعامة أساسية في جدول أعمال التنمية العالمية، حيث تم تأسيس رابطة باسم (Global Partnership for Financial Inclusion GPFI) وذلك لوضع خطة عمل متعددة السنوات لتطبيق الشمول المالي من خلال دعوة مجموعة من خبراء الشمول المالي وخمس هيئات دولية قائمة على وضع المعايير الدولية (SSBs) Standard Setting Bodies للبدء في تكثيف العمل على تطبيق الشمول المالي. وقد تبين أن التقدم في الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي كما يساهم في النمو الاقتصادي،

والكفاءة المالية، وذلك بخلاف الجانب الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم

فتعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات المصغرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

كما أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول الشرائح السكانية المستبعدة على الخدمات المالية الرسمية بتكاليف مقبولة. وقد تبين وجود بعض التحديات في كيفية قياس الشمول المالي والوصول إلى مؤشر له وقد قام عدة باحثون بإجراء مقارنة بعلاقته مع المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، واستنادا إلى هذه الأبحاث، تم الوصول إلى وجود ارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يدعم كلا منهما الأخر(صندوق النقد العربي،2015)[21].

ونجد أيضا أن **الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية** وهذا من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب اكبر عدد من الزبائن والعملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية. (بنك الجزائر،2017)[22]

7. تعريف الاستبعاد المالي

من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات التي تناولت مصطلح الاستبعاد المالي، يمكن القول أنه مصطلح **رديف للاشتمال المالي**، ويقصد به" تلك الفئات محدودة الدخل غير القادرة على الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية والائتمان لأسباب قد يكون منها التكلفة المرتفعة أو المسافة الماديةالطويلة(البعد الجغرافي) أو عدم توفر الأوراق الثبوتية اللازمة أو القوانين المعمول بها في الدولة(ماجد محمود أبو دية)[23].

و يشير الاستبعاد المالي إلى عملية يواجه فيها الأشخاص صعوبات في الوصول إلى و / أو استخدام الخدمات والمنتجات المالية في السوق ، بما يلائم احتياجاتهم وتمكينهم من أن يعيشوا حياة اجتماعية طبيعية في المجتمع الذي ينتمون إليه (Européen Commission, Directorat-General for Employment, 2008)[24]

أيضا يتم تعريف الاستبعاد المالي على نطاق واسع على أنه" عدم وصول قطاعات معينة من المجتمع إلى منتجات وخدمات مالية مناسبة ومنخفضة التكلفة وعادلة وآمنة من مقدمي الخدمات الرئيسيين[25](Akhil Damodaran,2016)

تتمثل الأسباب الرئيسية للاستبعاد المالي ، من جانب الطلب ، في الافتقار إلى الخيرة ، والدخل المنخفض ، والفقر والأمية، ومن جانب العرض هو المسافة من فرع إلى فرع أخر، توقيت الفروع ، وثائق وإجراءات الاستفادة من خدمة أو منتج مالي تكون مكلفة و مرهقة ، غير مناسبة....الخ

8. **تحليل عينة من مؤشرات الاشتمال المالي لبعض الدول العربية :**

انشأ البنك الدولي قاعدة بيانات للاشتمال المالي تتضمن عرض مؤشر الاشتمال المالي العالمي والذي يستخدم لقياس مستوى استخدام الأفراد البالغين للخدمات المالية والمصرفية ، حيث يمكن من خلاله إجراء مقارنات دولية وإقليمية وتتم مقارنة الدول وفق مؤشرات الاشتمال المالي لمعرفة قدرتها وموقعها بين الدول بخصوص تحقيق الاشتمال المالي وسنعتمد على بعض المؤشرات من اجل مقارنة عينة من الدول العربية فيما بينها والمؤشرات هي كالأتي:

- مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية؛
- مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية ؛
- مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية.

1.8 مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية

هو مؤشر الاشتمال المالي العام وسيتم عرض مجموعة من الدول العربية ومقارنتها فيما بينها وفقا لهذا المؤشر

البلد	السنة		البلد	السنة	
	2014	2017		2014	2017
الجزائر	50.5	42.8	الأردن	24.6	42.1
تونس	27.3	36.8	العراق	11	20.3
المغرب	-----	28.4	البحرين	81.9	82.6
ليبيا	----	65.7	الكويت	72.9	79.8
مصر	13.7	32.1	الإمـــــارات العربية	83.7	87.4

المصدر :البنك الدولي ، قاعدة البيانات للاشتمال المالي العالمي لسنة 2018

على الرغم من الزيادة الملحوظة في ملكية الحسابات في معظم الدول العربية بين عامي 2014 و2017 إلا أنها دون المستوى العالمي والذي يقدر بـ: 61 ٪ حيث تبقى هناك فروقات واسعة بين الدول فيما يخص الشمول المالي، ففي العام 2014، كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت عند 83.2٪، و81.9 ٪، و72.9٪، على التوالي ولقد تجاوزت المعدل العالمي.

في المقابل سجل الشمول المالي نسب منخفضة في العراق، ومصر عند 11٪، و13.7٪، ، على التوالي، أما الجزائر وتونس والأردن فكانت النسب على التوالي كالأتي 50.5 ٪ 27.3 ٪ ، 24.6٪ إذ يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى تشمل دول مجلس التعاون الخليجي الست وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات في هذه الدول المعدل العالمي البالغ 62٪.
- المجموعة الثانية تشمل كل من لبنان والأردن وفلسطين ودول المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس)، وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين 24٪-62٪.
- المجموعة الثالثة كل من مصر والعراق واليمن والسودان وجيبوتي وموريتانيا والصومال، وهي دول ذات معدلات شمول مالي أقل من 24٪ . كما نلاحظ ان نسبة ملكية الحسابات ازدادت خلال سنة 2017 بالنسبة لجميع الدول العربية عدا دولة الجزائر التي انخفضت فيها النسبة بمقدار 7.7 ٪.

و لإلقاء الضوء أكثر على أسباب عدم امتلاك حسابات مصرفية، اشتمل المسح الاستقصائي .لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 على سؤال للبالغين ممن ليست لديهم حسابات في مؤسسات مالية عن الأسباب وراء ذلك وذكر معظمهم سببين وكان السبب الأكثر شيوعاً هو أنهم لا يمتلكون أموالاً تستدعي استخدام حساب .وقد أشار ثلثان إلى ذلك باعتباره أحد الأسباب وراء عدم امتلاك حساب في مؤسسة مالية، فيما أشار الخمس تقريباً إليه باعتباره السبب الوحيد .وأشار نحو ربع من أجابوا على هذا السؤال إلى التكلفة وبُعد المسافة، وأفادت نسبة مماثلة أنهم لا يمتلكون حساباً لان أحد أفراد الأسرة لديه حساب بالفعل .

و في المقابل أشار نحو خمس البالغين ممن لا يملكون حسابات في مؤسسات مالية إلى نقص المستندات وانعدام الثقة في النظام المالي ، فيما أشار ٪6 إلى شواغلهم الدينية(مجموعة البنك الدولي،2017)[26]

2.8 **مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية** يقيس هذا المؤشر مدى اقتراض الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق من المؤسسات المالية الرسمية..

البلد	السنة		البلد	السنة	
	2014	2017		2014	2017
الجزائر	2.2	3.0	العراق	4.2	2.8
تونس	8	8.5	الاردن	13.6	16.6
المغرب	----	2.6	البحرين	21.3	16.8
ليبيا	----	2.8	الكويت	14.1	16.5
مصر	6.3	6.3	الإمارات العربية	15.4	18.9

المصدر :البنك الدولي، قاعدة البيانات للاشتمال المالي العالمي لسنة 2018.

يعد مصدر القروض مؤشرا ذا أهمية لقياس مستوى الاشتمال المالي وكفاءة المؤسسات المالية الرسمية في جذب شرائح المجتمع للاستفادة من المنتجات المالية ووفقا لقاعدة البيانات للبنك الدولي لسنة 2018 كانت دول الخليج العربي ذات مؤشر اكبر من غيرها من الدول العربية وفيها تجاوز مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية المعدل العالمي الذي يساوي 11 ٪ حيث نجد قيمة المؤشر في الإمارات العربية في ازدياد حيث ساوى 15.4٪ خلال 2014 و 18.9٪ خلال 2017 وفي الكويت نجد 14.1 ٪ خلال 2014 ثم ارتفع ليصبح 16.5 ٪ خلال 2017 أما البحرين فقد انخفض خلال 2017 ليصبح 16.8٪ بعدما كان 21.3٪

أما بالنسبة لدول المغرب العربي فنجد قيمة المؤشر بخصوص الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية فهي قيم ضعيفة وكانت دون المؤشر العالمي 11٪ فخلال سنة 2014 فنجد مجموع قيم المؤشر لدول الجزائر والمغرب وتونس وليبيا ساوت 10.2٪ وهي لا تتجاوز قيمة مؤشر البحرين مثلا التي ساوت 21.3 ٪ ونفس الشئ خلال سنة 2017 فمجموع قيمة المؤشر ساوت 16.9 ٪ وبالتالي و من خلال هذا التحليل البسيط نستنتج أن دول المغرب العربي لازال أمامها عمل كبير لترقى إلى مستوى دول الخليج العربي من حيث قيمة مؤشر الاقتراض من المؤسسات الرسمية المالية وذلك بتطوير القطاع المصرفي وجلب الزبائن نحو المنتجات المالية .

3.8 مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية

يقيس هذا المؤشر مدى قيام الأفراد البالغين سن 15 سنة فما فوق بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية وفيما يلي نتائج هذا المؤشر لمجموعة من البلدان العربية.

البلد	السنة		البلد	السنة	
	2014	2017		2014	2017
الجزائر	**13.8**	**11.4**	العراق	3.5	1.6
تونس	10.3	18.3	الأردن	3.8	10.1
المغرب	---	6.3	البحرين	34.7	30.7
ليبيا	---	17.1	الكويت	25.5	26.6
مصر	4.1	6.2	الإمارات العربية	32.1	28.7

المصدر :البنك الدولي ، قاعدة البيانات للاشتمال المالي العالمي لسنة 2018

استنادا إلى القيم الظاهرة بالجدول نجد أن دول الخليج الممثلة في البحرين والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت كانت فيها قيم المؤشر مرتفعة حيث ساوت على التوالي 34.7٪، 32.1٪ ، 25.5٪ وهذا خلال سنة 2014 في حين انخفضت قيم هذا المؤشر خلال 2017 لتصبح على التوالي 30.7٪، 28.7٪، 26.6٪. الأمر الذي يدل على أن الدول تسهر على جذب اكبر عدد من الزبائن إلى المصارف وقدرتها على تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة تلبي احتياجاتهم رغم انخفاض النسب في كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين.

أما في دول المغرب العربي فنجد قيمة المؤشر ضعيفة وهذا مقارنة مع دول الخليج العربي فنجد قيمة المؤشر في الجزائر13.8 ٪ خلال سنة 2014 ثم انخفضت لتصل وفي تونس 11.4٪ خلال 2014 ثم ارتفعت وساوت 18.3٪ أما ليبيا والمغرب فكانت قيمة المؤشر خلال 2017تقدر على التوالي بـ: 17.1٪ 6.3٪ . ونجد كلا من مصر والعراق في ذيل الترتيب بالنسبة للدول العربية فكانت قيمة المؤشر بالنسبة للعراق خلال سنتي الدراسة تقدر بـ: 3.5٪ 1.6٪ على التوالي في حين كانت في مصر4.1 ٪ خلال 2014 ثم ارتفعت بنسبة ضعيفة لتساوي 6.2٪ خلال 2017.

9. الخلاصة:

تشير الدراسات إلى أن واقع الشمول المالي في المنطقة العربية لا يزال يسجل أدنى مستويات الشمول المالي في العالم، حيث تشير الإحصاءات إلى أن 29٪ فقط من السكان في المنطقة امتلكوا حسابات في مؤسسات مالية عام 2014، أي أن نسبة السكان البالغين في الدول العربية الذين لا تتوافر لهم فرص الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية تصل إلى نحو 71٪ أي ما يعادل 168 مليون نسمة، وترتفع هذه النسبة إلى 76٪ عند النساء، و93٪ عند الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل في الدول العربية، مما يستدعي القيام بمجهودات مضاعفة على جميع الأصعدة ولعل من الميكانيزمات المساعدة على إحداث نقل نوعية في معدلات الشمول المالي لابد من الاستعانة بوسائل الإعلام المرئية المسموعة

والمكتوبة منها وكذلك الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي لما لها من قاعدة جماهيرية واسعة الاستعمال.

أيضا الاعتماد على صحافة الموبايل باعتبارها تضم جمهور عريض جدا يمكن بسهولة إيصال المعلومات له بشكل مباشر وبأسرع وقت.

ولتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي وفي الجزائر خاصة ندرج مجموعة من التوصيات:

- الاهتمام أكثر بوسائل الإعلام والاتصال ودعمها ماليا وفنيا حتى تقوم بالمهام المنوطة بها؛
- لا بد من نشر تعريف وأهمية الثقافة المالية والتعليم المالي لدى شرائح المجتمع؛
- العمل على توسيع وتنويع الخدمات المالية بما يناسب جميع شرائح المجتمع بما فيهم فئة ذوى الدخل المنخفض وفئة النساء بما يتوافق أيضا مع الوازع الديني؛
- توسيع وتنويع الخدمات المالية عن طريق خدمات الدفع الإلكتروني وهي الخدمات التي توفرها بعض الشركات عن طريق المواقع الإلكترونية أو تطبيقات الهاتف المحمول للقيام بعمليات الشراء من المتاجر الإلكترونية، دون الحاجة للتنقل أو الإفصاح عن المعلومات البنكية
- كذلك ابتكار تطبيقات على الهواتف المحمولة تمكن الأفراد من التحكم وإدارة معاملاتهم البنكية، من خلال مراقبة حجم الإنفاق وحجم مداخيلهم.

هوامش الدراسة

[1] محمد الرميحي ، البعد الإنساني والقيم في الإعلام، ندوة الإعلام من اجل التنمية في الوطن العربي،الرياض: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، المركز الوطني للمعلومات المالية والاقتصادية1984، ص 122. .

[2] عبد العزيز شرف(1991) ، اللغة الإعلامية ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، ص 23.

[3] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

[4] محمد التهامي(1988) ، الرأي العام و الحرب النفسية ، دار الهاني ، القاهرة، ج1 ، ص 128 .

[5] عبد الرحمن عيساوي (1984)، الآثار النفسية و الاجتماعية للتلفزيون العربي ، دار النهضة العربية ، بيروت، ص 17 .

[6] ـــ محمد التهامي ، الرأي العام و الحرب النفسية ، مرجع سابق، ص 132.

[7] المحمود،جمال الجاسم، **دور الإعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد20 ،العدد 2، سوريا، 2004،ص ص 247-248.

[8] مركز هردو لدعم التعبير الرقمي القاهرة(2016)، اليوم العالمي للإعلام الإنمائي، الإعلام على أجندة العالم للتنمية المستدامة، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، مصر، ص6 .

[9] أبو السعيد أحمد،ولبد،عماد سعيد ، دور الإعلام في دعم عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية،مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات،العدد16، 2009، ص 232.

[10] زهير إحدادن (بدون سنة)، الصحافة المكتوبة في الجزائر ، الجزائر : دىوان المطبوعات الجامعية ، ، .ص147 .

[11] زهير إحدادن، مرجع سابق، ص148

[12] عدنان عبد الرحمن أبو عامر، الإعلام التنموي في فلسطين أسباب الغياب ورؤية للمستقبل ، المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، بكلية التجارة في بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005،ص13.

[13] أبو السعيد أحمد،ولبد،عماد سعيد (2009)، مرجع سابق، ص 333

[14] Hameedu M. Shahul, Financial Inclusion-Issues in Measurement and Analysis, International Journal of Current Research and Academic Review, 2. 2014 p 118.

[15] ماجد محمود أبو دية، دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة ، 2016، ص17.

[16] Reserve Bank Of India Bulletin ,Jan 2006 , P.73

[17] Sarma, mandira, , Index of Financial Inclusion , Centre for International Trade and Development, School of International Studies , Jawaharlal Nehru University , India, 2010, p 4.

[18] الاضاءات" نشرة توعوية" ، معهد الدراسات المصرفية ، السلسلة الثامنة ، العدد 7 ، الكويت، 2016،ص 2.

[19] زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي، تحليل مؤشرات الاشتمال المالي للقطاع المصرفي العربي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 4 ، العدد– 40، العراق، 2017، ص 258. .

[20] صندوق النقد العربي(2015)، أمانة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، ص ص 2-3

[21] صندوق النقد العربي(2015)، مرجع سابق، ص3 .

[22] بنك الجزائر(2017) ، الشمول المالي، بنك الجزائر، الجزائر.

[23] ماجد محمود أبو دية، مرجع سابق، ص 21.

[24] Financial Services Provision and Prévention of Financial Exclusion , Européen Commission, Directorat-General for Employment, Social Affairs and Equal Opportunities Inclusion, Social Policy Aspects of Migration, Streamlining of Social Policies Executive summary completed in March 2008, PP. 4-5

[25] **Akhil Damodaran.** Financial Inclusion: Issues and Challenges Department of Management Studies, Indian Institute of Technology, New Delhi 2016India.

[26] مجموعة البنك الدولي(2017) ، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ، تقرير عام حول قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، ص 5.